الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت-الاحد

10-9-8 **شعبان** 1435 / 6-7-8- **يونيو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الأنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان فى العالم	29

مليون متقاعد ينتظرون إقرار التأمين الطبي الأسبوع الجاري

المصدر: جريدة اليوم الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/144115.html

عمر المطير ي - جدة

كشفت مصادر خاصة بجمعية المتقاعدين بجدة عن قرب اعلان اقرار التأمين الطبي للمتقاعدين في المملكة "مليون متقاعد" الاسبوع الجاري، بعد مطالبات عديدة بتحسين وضعهم الصحي لدى الجمعيات والهيئات الحقوقية، حيث كان من المقرر تطبيق التأمين الطبي لكافة شرائح المجتمع السعودي بداية الشهر الجاري أي قبل سبعة ايام.

واكدت المصادر لـ "اليوم" ان الاعلان يأتي بعد اجراء دراسات مستفيضة من قبل الجهات المختصة، كون المتقاعدين قد صعدوا شكواهم الى جمعية حقوق الانسان، للتدخل في احتواء مطالبهم وايصالها للجهات ذات الاختصاص.

واوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية تابعت بدقة وضع المتقاعدين، وانها تؤكد أنه من غير المقبول الوضع الذي يعاني منه المتقاعد لعدم الحصول على حقوقه الصحية، حيث تم رصد رفض بعض المستشفيات تنويم كبار السن او إعطاءهم مواعيد متباعدة، الامر الذي يتطلب دمجهم في التأمين الطبي، وتقديم الخدمات التي يحصل عليها المتقاعد، وإعادة النظر في وضع الضمان الصحي، ودوره الجاد في مراجعة البوليصة التأمينية التي يغلب فيها مصلحة شركات التأمين على المؤمن.

وقال: إنه من غير المنطقي ان تقول شركات التأمين إنها لا تؤمن على من تجاوز 64 عاما وترفض علاجه بالمستشفيات، مؤكدا إنه سبق وان تمت مطالبة شركات التأمين بتوفير اطباء لمتابعة ما يقدم من المستشفيات لمن هو مؤمن عليه، خاصة ان بعض شركات التأمين تدعي ان خسائرها ناتجة عن التشخيص الخاطئ من بعض المستشفيات، او صرف ادوية بطرق غير ملائمة لعلاج الحالات.

من جهته قال رئيس جمعية المتقاعدين بجدة سابقا الدكتور عبدالرزاق المدني: إن المطالبة بالتأمين على المتقاعدين وأسرهم مازالت تحت الدراسة ويتوقع صدوره الاسبوع الجاري، حيث من الواجب تكريم المتقاعد بعدما خدم الوطن طوال هذه السنين، وتقديم الخدمات الطبية له خاصة التأمين الصحي الذي يجنب المتقاعد طول الانتظار في مواعيد المستشفيات الحكومية.

وقال: ان جميع المتقاعدين سبق لهم المطالبة بالتأمين الطبي على حساب الدولة لهم ولجميع أسرهم وتم تقديمه لمجلس الشورى.

وقال: ان المشكلة التي يعاني منها المتقاعد هي عدم التأمين الطبي عليه من قبل شركات التأمين، او تطلب منه مبالغ كبيرة خاصة ان من يتجاوز عمره 60 سنة تتجنب الشركات التأمين عليه، فيما هناك متقاعدون من شركات كبيرة مثل ارامكو وغيرها يتم التأمين على المتقاعد وزوجته فيما ترفض الشركة التأمين على أبنائه، وكشف أن المشكلة التي كانت في السابق هي بين المتقاعدين وبين مصلحة المعاشات في التأمينات الاجتماعية التي ترفض التأمين الطبي على المتقاعد بحجة ان الدولة توفر له العلاج في المستشفيات الحكومية.

وقال: إن عدد المتقاعدين من القطاع الحكومي والقطاع الخاص من الرجال والنساء يتجاوز مليون متقاعد، واغلب المتقاعدين لديهم أطفال واسر يحتاجون للخدمات الطبية.

حقوق الإنسان.. وازدواجية المعايير

المصدر: جريدة اليوم الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/144022.html

خليل الفزيع

ما أن يطرأ على هذا الوطن العزيز طارئ، إلا وتلوح في الأفق رياح الاحتجاج والاعتراض من منظمات تسمي نفسها حقوقية.. تستنفر كل قواها؛ لتدافع عن دعاة الفتنة، وتنتصر للمخربين، وتساند العابثين بالأمن، والساعين لإشاعة الأحقاد والعداوات بين أفراد المجتمع، والداعين علنا وبإصرار للتمرد، والمحرضين على الإرهاب، وتنسى هذه المنظمات حقوق الضحايا الذين دفعوا أرواحهم فداء للوطن أثناء تصديهم لتلك المحاولات البائسة، التي تستهدف أمن الوطن والمواطنين، كما تنسى هذه المنظمات حقوق المواطن في الحياة المطمئنة والهادئة، التي لا تعكر صفوها المحاولات المستهجنة لإثارة الفتنة والتمرد، وجر البلاد إلى الاحتراب الطائفي والفتن الطاحنة، كما تنسى حق الوطن في الاستقرار والازدهار.

إن موقف بعض المنظمات الحقوقية مما جرى في بلادنا من إرهاب، ودفاعها المستميت عن أولئك الذين تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء، وتلوثت ضمائرهم بالانتماءات المشبوهة؛ يدفع المواطن لاستنكار هذا التوجه من منظمات تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، ليصبح المعتدي هو الضحية، وليضيع في ظل هذا التوجه حق المعتدى عليه، وهو الوطن والمواطن، فالنيل من هيبة الوطن بكل مكوناته، يشكل اعتداء صارخا على هذا الوطن ومواطنيه، وهو الأمر التي يستوجب الضرب بيد من حديد على كل العابثين بالأمن والمثيرين للفتن من الطائفيين والتكفيريين وكل من دار في فلكهم، وانغمس في شرهم، وانساق وراء ضلالهم.

فلا مجال للمساومة على أمن الوطن ومواطنيه، مهما كانت المبررات والحجج، التي تسوِّق لها تلك المنظمات الحقوقية باسم الإصلاح، والإصلاح الحقيقي هو هدف كل المسئولين والمواطنين دون استثناء، وما المسئولون في حقيقتهم سوى مواطنين تهمهم محاربة كل معوقات التنمية، وكل مظاهر الفساد، وكل أمراض المجتمع وعوامل تخلفه، ومظاهر الإحباط فيه، وهو استحقاق بين المواطن والدولة، ليس من حق أي جهة أجنبية التدخل فيه، سواء ما يسمى بالمنظمات الحقوقية، أو الدول التي فرضت نفسها وصية على شعوب ودول العالم، ومن ضعف الموقف أن ترتهن إرادة الإصلاح بغير الواقع في خضوعه لمختلف الاعتبارات والظروف والملابسات، ولا أحد يملك عصا سحرية لتنفيذ الإصلاح بين يوم وليلة، والقفز على الظروف يؤدي حتما إلى السقوط، ولسنا بحاجة إلى أدلة جديدة بعد أن رأينا ما رأينا من واقع ملموس في بعض الدول المجاورة، وما آلت إليه أحوالها من تدهور شديد في كل المجالات، وفوضى عارمة في كل مناحي الحياة.. كل ذلك جاء نتيجة المطالبة غير الرشيدة بالإصلاح، وما لم يسر الإصلاح بخطى حيثية وواثقة ووفق خطط تنموية واضحة المعالم، وإرادة عليا تستشرف آفاق المستقبل، فإن نصيبه الفشل دون شك.

ما يؤسف له، أن ينجرف بعض المنظرين في تيار الإثارة.. الذي تتبناه تلك المنظمات، دون تدبر لواقع الحال، وقد اختاروا طريق الإثارة، في الوقت الذي فتحت فيه أمامهم أبواب النقد البناء والمسئول على مصراعيه، وشواهد الحال تثبت أن هذا النقد يلقى آذانا صاغية من المسئولين، ويحرك المياه الراكدة في بعض المؤسسات التي ينتابها التقصير في أدائها، وتمت ملاحقتها بالنقد والتحقيق والمتابعة حتى استقامت في طريق الإصلاح، وسواء كان ذلك عن طريق الأفراد أو المؤسسات المعنية، فإن النتيجة واحدة وهي تعديل مسار ما هو معوج في طريق التنمية، دون إثارة أو تحريض أو مبالغة في الطرح، أو غير ذلك من مظاهر استعراض العضلات وادعاء البطولات المزيفة، والتباهي برعونة المواقف وحدتها.

المطالبة بالإصلاح لا تحتاج إلى الاتكاء على تحريض المؤسسات الحقوقية الخارجية، فالنقد من حق كل مواطن يملك أدلة واضحة ضد أي جهة أو فرد وبشجاعة أدبية، لا تمنعه من تحمل النتائج إن أخطأ في حق غيره، وبذلك تستقيم خطوات الإصلاح، إذا شعر كل مواطن بأنه مسئول، بعيدا عن الإثارة وازدواجية المعايير، التي تحكم مواقف تلك المنظمات الحقوقية غير المنصفة.

د.الحسين: المملكة لديها الكثير لتضيفه للعالم وتثري به قيم حقوق الإنسان

وفد بريطاني مشيداً بتطور حقوق الإنسان في السعودية: ما يثار في الإعلام مصادره غير دقيقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/941865

الرياض - نايف آل زاحم

استقبل نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين في مقر الهيئة امس، مسؤولة العلاقات السعودية البريطانية بوزارة الخارجية البريطانية السيدة نيكولا جودويت والوفد المرافق لها، وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات المميزة بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان وقدم نائب رئيس الهيئة شرحاً عن دور ومهام هيئة حقوق الإنسان، وأكد أن مبدأ التعاون والتشاور هو المبدأ القائم في مجال حقوق الإنسان وأنه من المهم تبادل الخبرات ورفع مستوى التعاون بين الدول وأكد على دور الشريعة في رفع مستوى التعامل بمعايير حقوق الإنسان وإبعادها عن كل المؤثرات لتكون في حماية الإنسان وتعزيز حقه وأن تكون هذه المعايير واضحة وعادلة وغير مسيسة، وأكد أن المملكة العربية السعودية لديها الكثير لتضيفه للعالم وتثري به قيم حقوق الإنسان حيث أن أول إعلان لحقوق الإنسان في تاريخ البشرية كان في بداية القرن السابع الميلادي في حجة الوداع والتي تعتبر وثيقة حقوقية خالدة خوطب فيها البشر جميعا دون استثناء وأرست دعائم حقوق الإنسان وأكدت على حماية جميع الحقوق لجميع الفئات وحرمت انتهاكها وكان منها حق المرأة وحمايتها مما كانت تتعرض له والتي ذكرها تاريخ الحضارات بشكل جلي..

وأضاف أن النهج الذي تنتهجه المملكة في مجال حقوق الإنسان مع جميع الدول في العالم هو التعاون وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، إضافة لتبادل التجارب والخبرات الإنسانية بين مختلف الدول والشعوب من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ونوه الدكتور زيد آل حسين بما تشهده المملكة من تطورات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان كما استعرض معاليه التطور الذي حققته المرأة في المملكة خلال فترة قصيرة. من جهته، أكد الجانب البريطاني على التطور الكبير الذي تشهده المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان وأن مايثار أحيانا في الإعلام يكون مصدره في الغالب معلومات غير دقيقة ولاتستند للواقع الذي تعيشه المملكة مؤكدين على ضرورة استمرار التعاون بين البلدين الصديقين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ضمن دراسة ميدانية تستهدف العاصمة في المرحلة الأولى
حصر أعداد المرضى النفسيين التائهين في الرياض

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 9 شعبان 1435هـ - 7 يونيو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/06/07/article_855163.html

«الاقتصادية» من الدمام
تعكف اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية حاليا على الإعداد لدراسة ميدانية مكونة من فرق مختصة من أجل حصر أعداد المرضى النفسيين التائهين والمرفوضين من أهاليهم في منطقة الرياض، وتم تقسيم الدراسة إلى مراحل عدة، على أن تكون العاصمة الرياض هي المحطة الأولى لها على مستوى مدن ومحافظات السعودية.
وقال لـ "الاقتصادية" سعيد سالم الأسمري المدير التنفيذي للجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية إن الدراسة سيتم الانتهاء منها خلال الأشهر الستة المقبلة، وتستهدف معرفة عدد المرضى النفسيين التائهين في الأماكن العامة والمصحات النفسية ومتابعة حالاتهم ومعرفة ذويهم.
وتابع: "استفدنا من دول العالم المتطور في التعامل مع هذه الحالات وفي طرق الدراسات والوقاية منها وتوفير العلاج المناسب للمريض"، مشيرا إلى أن كثيرا من أهالي المرضى النفسيين يهملون رعاية أبنائهم بعد مرضهم النفسي ولا يلتفتون إليهم إلا عندما يحدث لهم مكروه أو حادثة قتل أو جرائم أخرى.
وعبر الأسمري عن أسفه من النظرة السلبية المجتمعية تجاه المريض النفسي وعدم معرفة الأسباب التي أوصلته إلى هذه المرحلة، وأيضا جهل المريض بحقوقه، مؤكدا أن اللجنة عملت خلال افتتاحها قبل ثلاث سنوات سبع ورش عمل على كيفية التعامل مع مقاومة المريض النفسي والسلوك غير المرغوب فيه.
وقال إنه سيتم التنسيق مع منسقين في مناطق ومحافظات المملكة لاستقبال مثل هذه الحالات ودراستها وإجراء المسح الميداني لمعرفة الأعداد ومعالجتها، مبينا أن اللجنة تهدف إلى مساعدة المرضى النفسيين وأسرهم للحصول على الخدمات العلاجية والتأهيلية وتعزيز برامج الصحة النفسية، وتصحيح المفاهيم المتعلقة بذلك وتنسيق جهود الجهات الحكومية والأهلية الموجهة لهذه الفئة لحماية حقوقهم.
وكان تقرير معد من قبل هيئة حقوق الإنسان أخيرا، قد طالب بزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العامة والتخصصية ومستشفيات التأهيل الطبي والنفسي والعلاج من الإدمان، حيث قام فرع الهيئة في مكة المكرمة بإعداد دراسة تتعلق بملف الصحة النفسية، وشكلت لجنة من موظفي فرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة بقسميه الرجالي والنسائي لدراسة هذا الملف وإعداد التوصيات اللازمة لينعم هؤلاء المرضى بحقوقهم دون استجداء لها.
وعدت هيئة حقوق الإنسان المريض النفسي من أكثر الفئات عرضة للإهمال. فالمرض النفسي لا يُعد حالة مرضية حقيقية، بل ضعف في الشخصية أو صدمة حلت بالمرء نتيجة عدم تحملها. وحتى عندما يتم الاعتراف بالحالة المرضية التي يعانيها هؤلاء الأشخاص، فإن العلاج الذي يتلقونه ليس له صبغة إنسانية في غالب الأحيان.
وأكدت الهيئة أن حقوق المصابين باضطرابات نفسية تنتهك سواء من أسرة المريض أو في مؤسسات الصحة النفسية والمستشفيات وكذلك المجتمع.
وقال حينها مازن بن محمد بترجي المشرف العام في فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إن هذا الملف هو محط اهتمام هيئة حقوق الإنسان، لافتا إلى أنه تم التشكيل في الفرع بشطريه الرجالي والنسائي بموظفين على دراية واقتدار ومتخصصين لدراسة هذا الملف للوصول إلى هدف يحفظ لهذه الفئة كرامتهم، ويمكنهم من تلقي العلاج، دون استجداء أحد.

إشادة بريطانية بتطور "حقوق الإنسان" في المملكة

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/143810.html

اليوم - الرياض
أشادت مسؤول العلاقات السعودية البريطانية بوزارة الخارجية البريطانية، «نيكولا جودويت»، بالتطور الكبير الذي تشهده المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان، وأكدت «جودويت» خلال استقبال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين لها والوفد المرافق في مقر الهيئة أمس،
أن مايثار أحيانا في الإعلام يكون مصدره في الغالب معلومات "غير دقيقة"، ولا تستند للواقع الذي تعيشه المملكة، مؤكدين على ضرورة استمرار التعاون بين البلدين الصديقين، وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات المميزة بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وقدم نائب رئيس الهيئة شرحاً عن دور ومهام هيئة حقوق الإنسان، وأكد أن مبدأ التعاون والتشاور هو المبدأ القائم في مجال حقوق الإنسان، وأنه من المهم تبادل الخبرات ورفع مستوى التعاون بين الدول، وأكد على دور الشريعة في رفع مستوى التعامل بمعايير حقوق الإنسان، وإبعادها عن كل المؤثرات لتكون في حماية الإنسان، وتعزيز حقه، وأن تكون هذه المعايير واضحة وعادلة وغير مسيسة، وأكد أن المملكة العربية السعودية لديها الكثير لتضيفه للعالم، وتثري به قيم حقوق الإنسان، حيث إن أول إعلان لحقوق الإنسان في تاريخ البشرية كان في بداية القرن السابع الميلادي، في «حجة الوداع»، والتي تعتبر وثيقة حقوقية خالدة خوطب فيها البشر جميعا دون استثناء، وأرست دعائم حقوق الإنسان وأكدت على حماية جميع الحقوق لجميع الفئات، وحرمت انتهاكها وكان منها حق المرأة وحمايتها، مما كانت تتعرض له، والتي ذكرها تاريخ الحضارات بشكل جلي. وأضاف: بأن النهج الذي تنتهجه المملكة في مجال حقوق الإنسان مع جميع الدول في العالم هو التعاون، وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، إضافة لتبادل التجارب والخبرات الإنسانية بين مختلف الدول والشعوب، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونوه د. زيد آل حسين بما تشهده المملكة من تطورات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما استعرض التطور الذي حققته المرأة في المملكة خلال فترة قصيرة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

طالب بإتمام ال(23) لاستخراج العامة.. ومخالفة ولي أمر السائق صغير العمر

مقترح في "الشورى" لرفع سن الحصول على رخص القيادة الخاصة إلى ال20

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/941853

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

يناقش مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل تقرير اللجنة الأمنية بشأن مقترح الدكتور أحمد آل مفرح لرفع سن إمكانية الحصول على رخصة القيادة ليصبح إتمام العشرين للرخصة الخاصة وقيادة الدراجات الآلية، وإتمام سن الثالثة والعشرين لرخصة القيادة العامة وقيادة مركبات الأشغال العامة، بداعي ارتباط أغلب الحوادث المرورية بصغر سن قائدي المركبات وأن حداثة السن تقع على رأس قائمة أسباب الحوادث حسبما أورد آل مفرح في مقترحه.

لجنة الإدارة تؤيد دراسة إنشاء صندوق

وتضمنت التعديلات المقترحة على نظام المرور التي درستها اللجنة الأمنية تدوين المخالفة المرورية على ولي أمر قائد المركبة صغير السن، أو من سمح له بقيادتها، وكذلك إضافة مادة جديدة تقضي بحظر قيادة المركبة تحت تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية، وأن تحدد اللائحة آلية وإجراءات ضبط وإيقاف من يشتبه بهم من قائدي المركبات وإحالة من يثبت تعاطيه إلى جهة الاختصاص مع مراعاة أحكام نظام المخدرات والمؤثرات العقلية.

من ناحية أخرى أيَّدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في الشورى دراسة المقترح الذي نشرته "الرياض" بشأن تشريع نظام لإنشاء صندوق احتياطي للتقاعد والمقدم من محافظ التأمينات الاجتماعية السابق عضو الشورى الحالي سليمان سعد الحميد.

وأوصت اللجنة بتقريرها المعروض للمناقشة الاثنين المقبل، بملاءمة دراسة المقترح مبدية قناعتها بما يراه صاحبه بشأن ماقد تعانيه أنظمة التقاعد الحالية من مشكلة العجز المالي في المستقبل، ورأت أن معالجة هذه المشكلة تتطلب حلولاً جذرية عديدة وقد يكون أحدها إنشاء مثل هذا الصندوق مشددة على أهمية المقترح وحاجته إلى دراسة شاملة لأنظمة التقاعد والاجتماع مع المسؤولين في مؤسسة التقاعد والتأمينات والاطلاع الدراسات الاكتوارية في هذا الشأن، وماتم اقتراحه سابقاً لحل العجوزات المالية المتوقعة، ومعرفة مدى ملاءمة إنشاء صندوق احتياطي للتقاعد كأحد الحلول الممكنة لتفادي عجوزات التمويل المستقبلية.

من جهتها انتهت لجنة حقوق الإنسان والعرائض من دراسة مقترح الدكتورة زينب أبو طالب لتعديل استراتيجية مكافحة الفساد، لمنح الجهات المشمولة باختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شهادات نزاهة.

وعلمت" الرياض" بان اللجنة أوصت بعدم ملاءمة دراسة المقترح وصعوبة تطبيقه على أرض الواقع وعدم واقعيته والتبعات القانونية والإجرائية بمنح شهادات النزاهة للجهات الحكومية التي سيتم حسب المقترح تجديدها كل ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر الأمر الذي قد يعطي انطباعاً بأن هذه الجهات في منأى من وقوع مخالفات تتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد للمدد المحددة في حين أن المخالفات قد تحدث في أي وقت ومن أي شخص، ويستلزم أن تواصل الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرَّمة للفساد المالي والإداري استناداً لتقييم دائم ومستمر.

وأكدت لجنة حقوق الإنسان في تبرير رفض المقترح، حداثة الهيئة والصعوبات التي تواجهها حيال العمل المنوط بها أصلاً، ومثل هذا المقترح قد يصرفها عن دورها الرئيس والمحوري في حماية النزاهة ومكافحة الفساد إلى التركيز على

منح شهادات نزاهة، وفي المقابل فالجهات الحكومية ستتوجه بجهودها إلى الحصول على هذه الشهادات بعض النظر عن حقيقة مايجري على أرض الواقع فيما يخص حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وفي شأن آخر تعرض لجنة الموارد البشرية تقريرها بشأن مشروع اتفاق توظيف عمَّال الخدمة المنزلية بين المملكة والهند، كما تعرض اللجنة المالية ضمن جلسة الاثنين المقبل تقرير مقترح نظام الصندوق الاحتياطي الوطني، المقدم من عدد من أعضاء المجلس.

خادم الحرمين يعيد تصنيف البعثات الديبلوماسية

المصدر: جريدة الحياة الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

الرياض، إسلام آباد - «الحياة»
وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1860/1) وتاريخ 1-6-1435هـ المتضمن تصنيف ورفع تصنيف بعض البعثات الديبلوماسية السعودية في الخارج، وذلك - بحسب وكالة الأنباء السعودية - ضمن جدول تصنيف الدول بحسب فئات بدل التمثيل الديبلوماسي، وجدول القيمة الإيجارية للوحدات السكنية للعاملين في الخارج.
وأوضح وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك، أن القرار تضمن الموافقة على ما يأتي:
- تصنيف الدول التالية ضمن جدولي التصنيف بحسب فئات بدل التمثيل الديبلوماسي والسقف الأعلى للقيمة الإيجارية الشهرية، على النحو الآتي:
أولاً: تصنيف البعثة في (كتمندو - جمهورية نيبال) ضمن الفئة (ب) من جدول بدل التمثيل، والمجموعة (الرابعة) من جدول بدل (السكن) المرفقين بلائحة الوظائف الديبلوماسية.
- تصنيف البعثة في (بشكيك - غرغيزستان) ضمن الفئة (ب) من جدول بدل التمثيل والمجموعة (الثالثة) من جدول بدل (السكن) المرفقين باللائحة ذاتها.
- تصنيف البعثة في (هافانا - كوبا) ضمن الفئة (أ) من جدول بدل التمثيل والمجموعة (الأولى) من جدول بدل السكن المرفقين باللائحة.
- تصنيف البعثة في (فرانكفورت) ضمن المجموعة (الثانية) من جدول وبدل السكن المرفق باللائحة.
ثانياً: رفع تصنيف الدول التالية ضمن جدولي تصنيف الدول بحسب فئات بدل التمثيل الديبلوماسي، والسقف الأعلى للقيمة الإيجارية الشهرية على النحو الآتي:
- رفع تصنيف (السويد) و(أوسلو - النروج) و(هلسنكي - فنلندا) إلى الفئة (مرتفعة المعيشة) من بدل التمثيل.
- رفع تصنيف (استوكهولم - السويد) إلى المجموعة (الأولى) من جدول السقف الأعلى للقيمة الإيجارية الشهرية للوحدات السكنية للعاملين في الخارج المشمولين بنظام الخدمة المدنية والوظائف الديبلوماسية المعادلة لها.
- رفع تصنيف (الفيليبين) إلى الفئة (أ) من جدول تصنيف الدول بحسب فئات بدل التمثيل الديبلوماسي.
- رفع تصنيف (سلطنة بروناي) إلى الفئة (ب) من جدول بدل التمثيل.
- رفع تصنيف (عمّان - الأردن) إلى المجموعة (الرابعة)، و(بندر سري بكاوان - بروناي) إلى المجموعة (الثالثة) من جدول قيمة الإيجار الشهري للوحدات السكنية للعاملين بالخارج.
الإعلام المصري يشيد بموقف الملك عبدالله
واصلت وسائل الإعلام المصرية عبر عدد من الكتاب والإعلاميين إشادتها بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إلى عقد مؤتمر للمانحين يساعد مصر في اجتياز أزمتها الاقتصادية. واصفة موقف الملك عبدالله تجاه مصر بـ«العروبي الأصيل»، ومثمنة «إعلانه الحاسم أن المساس بأمن مصر مساس بأمن المملكة قولاً واحداً لا يقبل المساومة».

وأبرزت «تحذير خادم الحرمين الشريفين من مغبة التدخل في الشأن الداخلي لمصر أو المساس بأمنها القومى»، مؤكدة أن «الدعوة تمثل إضافة ذات وزن تاريخي مهم لمواقف سعودية عدة يتذكرها المصريون جيداً، تؤكد لهم طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تربط مصر بالسعودية، وتجعل أمن البلدين كلاً واحداً لا يتجزأ».
وأشارت إلى أن «التاريخ سيسجل لخادم الحرمين الشريفين مواقفه التي جعلت منه رمزاً عربياً إسلامياً سيقف التاريخ طويلاً أمامه».
وقالت: «إن مواقف الملك عبدالله بن عبدالعزيز، نابعة من إيمانه بوحدة مصير الأمة في مواجهة المؤامرات والفتن، التي تكشفت أبعادها وأهدافها للجميع».

الحياة AL HAYAT

جدة: قائمة سوداء بـ"مخالفي البناء".. تمهيداً لمعاقبتهم بـ"الإزالة"!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
فيما تستعد أمانة محافظة جدة لرفع قوائم مخالفي قواعد البناء في المحافظة وغير المتجاوبين مع تعليمات البلديات في إزالة المخالفات لإمارة منطقة مكة المكرمة ومحافظة جدة لطلب أصحابها وإلزامهم بتطبيق الأنظمة، علمت «الحياة» أن البلديات تلقت ضوابط جديدة للتعامل مع مخالفات البناء وتطبيق لائحتها في شكل يضمن تقليل انتشار الظاهرة السلبية، وتطبيق العقوبات المتدرجة على المخالفين في شكل يضمن عدم تكرارها.
وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن الإجراءات الخاصة بالتعامل مع المخالفات تتطلب في بدايتها تقديم ثلاثة إشعارات، كل 48 ساعة بين كل إشعار وآخر، مع اتخاذ خطوة سحب المعدات وإيقاف العمل من الموقع في الإشعار الثالث، وفي حال عدم التجاوب يتم إعداد تقرير عن الموقع يشمل المخالفات فيه، وتحديد المكان والوقت ويعتمد من مدير الإدارة.
وأشارت «أمانة جدة» إلى أن على بلدياتها استمرار المخالفة حتى اليوم الـ10، ثم يتم إعداد مشروع خطاب يرفع لمحافظة جدة بعدم تجاوب صاحب الموقع للبلدية، مع الرفع بفصل الخدمات عن الموقع وفقاً للآلية المعتمدة في ذلك.
كما طلبت من البلديات الفرعية في المحافظة، إعداد جدول شهري للمواقع المخالفة والتي لم تتجاوب مع الأنظمة، وتدوين الخطابات الصادرة لمحافظة جدة، مشددة على أن رئيس كل بلدية مسؤول مسؤولية شخصية عن أية مخالفات لا يتم الإلزام بها في هذه الآلية.
يذكر أن إمارة منطقة مكة وجهت أمانة محافظة جدة قبل ستة أشهر، لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ارتفاع عدد الشكاوى ضد الأمانة حول مخالفات البناء والحد منها، كاشفة أن حجم تلك الشكاوى، يُبيّن وجود خلل حقيقي وتهاون في قيام البلديات بمهام الرقابة الميدانية الباكرة، التي من شأنها منع المخالفين من تحقيق سعيهم خلف ارتكابهم المخالفات لتطبيق الغرامات عليهم، والاستفادة من استمرار المخالفة لشروط تصريح البناء دون إزالة.
وأكدت أهمية معاملة جميع القطع السكنية دون استثناءات وفق نظام المخطط المحلي المعتمد، وتنفيذ النظام بكل حزم، وإزالة ما يخالف شروط وتعليمات تصاريح البناء، وعدم إتاحة الفرصة للمخالفين بالاستمرار في مخالفاتهم.
ويأتي خطاب إمارة منطقة مكة حينه، في وقت كسب فيه مواطنون قضايا تقدموا بها ضد الأمانة بالمحكمة الإدارية في المنطقة، إذ شهدت الفترة الماضية إلغاء قرارات أصدرتها الأمانة، تتضمن الامتناع عن منح رخص لمواطنين تقدموا بطلب الحصول عليها، مساواة لمن يجاورهم في الحي.

المسؤولون السعوديون مجردون من "الحماية الإلكترونية"... وعرضة لهجمات "الهاكرز"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

كشفت مصادر لـ «الحياة» عن عدم وجود إدارة أمنية في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، تتولى حماية حسابات كبار المسؤولين بالسعودية، ومنع التجسس عليهم إلكترونياً أو اختراق حساباتهم وهواتفهم الجوالة، باعتبار المسؤول «شخصاً واعياً قادراً على حماية حسابه بذاته»، بحسب المصادر. فيما دعا مختصون إلى إيجاد آليات لحماية العالم الافتراضي لكبار المسؤولين السعوديين مدنيّين وعسكريين وأعضاء مجلس الشورى. في ظل تزايد الهجمات ومحاولات القرصنة، وآخرها ما أُعلن عنه قبل أيام من اكتشاف محاولات «هاكرز» إيرانيين التجسس على مسؤولين سعوديين وأميركيين. فيما قال المتحدث الرسمي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات سلطان المالك: «إن الهيئة لن تتردد في تقديم أي دعم لأية جهة حكومية، وفق اختصاصاتها»، مطالباً المسؤولين بـ «توثيق حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، لما للتوثيق من فائدة على صعيد الحماية».

وأضاف المالك في تصريح إلى «الحياة»: «إن مواقع التواصل الاجتماعي تتيح توثيق الحسابات، وفقاً لإجراءات محددة»، داعياً المسؤولين والشركات والأفراد إلى «توثيق حساباتهم، منعاً لمحاولات التعدي عليها وفي حال حدوث ذلك، فإنها تُعدّ جريمة معلوماتية يُعاقب فاعلها وفقاً لنظام الجرائم المعلوماتية».

فيما قسّم عضو لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس الشورى الدكتور مصطفى الأدريسي، اختراق حسابات المسؤولين إلى نوعين على صعيد مستوى الخطورة، «الأول نشر معلومات مغلوطة، وهو على المستوى المحلي الذي يعرّض المخترق لعقوبة صارمة بالسجن والغرامة بحسب الجرم المرتكب، وفقاً لنظام الجرائم المعلوماتية». أما الخطر الآخر – بحسب الأدريسي – فيتمثل في «اختراق الحساب من أجنبي، ما يعني إمكان تحديد موقعه وصعوبة إنزال العقوبة عليه، ما يكثّف المسؤولية على هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بوجوب وضع آلية لحماية مستخدمي الإنترنت بشكل عام، والمسؤولين على وجه الخصوص».

بدوره، أوضح المتخصص في التقنية والمعلوماتية هيثم أبو عيشة (نائب رئيس لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات الرئيس التنفيذي لشركة «صحارى نت»)، عدم وجود «ضوابط تحمي مسؤولي الدولة من التعدي على حساباتهم، من مخترقي المواقع، ويجب على الشخص حماية حسابه بذاته، وإن كان يُستخدم لمصلحة العمل»، مطالباً بـ «تطوير هيئة الاتصال وتنظيم لجنة خاصة لأمن المعلومات، لتتمكن من حماية المسؤولين والأفراد من أي اختراق».

وقال أبو عيشة لـ «الحياة» :»إن غالبية المسؤولين عندما تتعرض حساباتهم إلى الاختراق لا يفضلون تقديم بلاغ رسمي، حتى لا يدل هذا الاختراق على الفشل في حماية ذاته، وعدم قدرته على حماية حساباته الشخصية».

من جهته، توقع مستشار تقنية المعلومات والنظم محمد زراع الشمري، أن هيئة الأمن الإلكتروني المزمع إطلاقها سيكون لها «أثر بالغ في حماية معلومات الموجودين على أرض المملكة، من أفراد ومسؤولين وشركات خاصة». وقال لـ «الحياة»: «إن عدد المستخدمين للإنترنت في المملكة مرتفع بشكل كبير».

وذكر الشمري أنه «يفترض لحين إنشاء الهيئة، إيجاد «تنظيم من هيئة الاتصالات يُعنى بمشكلات المواطنين المتعلقة بشبكة الإنترنت، إذ إن المتعرّض لأية عملية اختراق أو نصب أو ما شابه ذلك يتقدم بشكوى مباشرة إلى هيئة الاتصالات، ولا يلزمه تقديم شكوى إلى الشركات المسؤولة عن المواقع»، موضحاً أن «غالبية الحروب التي تخاض اليوم إلكترونية، لذلك يجب مواكبة هذا التطور حتى لا نُعتبر الحلقة الأضعف في ظل التطور الإلكتروني».

يُذكر أن وسائل إعلام كشفت قبل أيام عن أن مجموعة من «الهاكرز» الإيرانيين، شنّوا حملة تجسس عبر شبكات التواصل الاجتماعي منذ أعوام، استهدفت مئات من المسؤولين «رفيعي المستوى»، أميركيين وسعوديين ومن دول أخرى. وكشف تقرير أعدّته شركة عاملة في مجال أمن الإنترنت، أن «الهاكرز» أنشؤوا شبكة من الحسابات والمواقع «المزيفة»، كانت تضع برامج تجسس على حواسيب زوار هذه الصفحات. وأوضح التقرير أن الحسابات المزورة فتحت في شبكتي «فيسبوك» و»تويتر» وفي شبكات أخرى للتواصل الاجتماعي. وكانت تحمل أسماء أناس ادّعوا أنهم يعملون في موقع إخباري، كان ينشر أخباراً منقولة عن وكالات أنباء عالمية ومن شبكة ووسائل إعلام معروفة أخرى.

الحياة
AL HAYAT

بعد حادثة "لمى".. مجرى "وادي حنيفة" يقتنص حياة طفلة في السادسة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
امتداداً لمأساة الطفلة لمى الروقي بمحافظة حقل في تبوك أخيراً، شهد مجرى وادي حنيفة في الرياض أمس سقوط طفلة (6 أعوام) في المجرى جنوبي الرياض، أثناء وجودها برفقة أسرتها للتنزه.
وأوضحت المديرية العامة للدفاع المدني في الرياض، في بيان صحافي أمس، أن فرق الإنقاذ المائي عثرت على الطفلة متوفاة نتيجة سقوطها وغرقها في مجرى وادي حنيفة جنوب الرياض.
وأشارت إلى أن فرقة من الغواصين والقوارب والقوة البشرية باشرت الحادثة عصر أمس (السبت)، في محاولات لانتشال الطفلة إلا أنها باءت بالفشل، مبينة أنه تم انتشالها بعدما فارقت الحياة.
وشهدت السعودية عدداً من حالات الغرق المشابهة، أبرزها حادثة الطفلة لمى الروقي الشهيرة، والتي سقطت في بئر ارتوازية في وادي الأسمر قرب محافظة حقل شمال المملكة، وهي المأساة التي استمرت 48 يوماً من سقوط الطفلة حتى العثور على أشلائها، بعد محاولات عدة للدفاع المدني للعثور عليها إلا أنها واجهت صعوبات بالغة، ما دفعها إلى الاستعانة بشركة أرامكو للمشاركة في عمليات البحث المستعصية، حتى تمكنت من العثور على أشلائها بعد 48 يوماً من عمليات الحفر.
وبعد حادثة الطفلة لمى بأيام سقطت طفلة أخرى (14 عاماً) في بئر ارتوازية تابعة لمصلحة المياه بمحافظة العلا على عمق 50 متراً، واستمرت عمليات استخراجها قرابة الساعتين، وأعلنت الدفاع المدني حينها انتشال جثة الفتاة من أسفل البئر بواسطة كاميرات الآبار والكاميرات الحرارية، إذ لم تظهر أية علامات حيوية تدل على أنها على قيد الحياة.
وكانت المديرية العامة للدفاع المدني حذرت في وقت سابق من غفلة الآباء والأمهات عن أبنائهم عند الخروج إلى الأماكن البرية والمتنزهات، خشية سقوطهم في البرك والمستنقعات والسدود ومجاري الأودية، ودعت إلى مراقبتهم بشكل دائم ومحاولة الابتعاد عن الأماكن الخطرة، والتنزه في الأماكن الآمنة التي يمكن الخروج منها عند هطول الأمطار والسيول بيسر وسهولة.

سلطان بن سلمان: برنامج لتمويل "الإيواء" قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

سلمان الضباح (بريدة)
بحث صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار مع مجلس التنمية السياحية في القصيم التطورات الجديدة في قطاع السياحة الوطني، والقطاع التراثي الوطني، ومشروع خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري، لافتا سموه إلى أن القصيم ستكون لها الريادة لإعادة إحياء تراثها وآثارها وبيوتها، وجعل التراث جزءا لايتجزأ من حياة المواطن فيها التي ستكون عاملا جاذبا في المملكة لكونها بلد التراث والحضارة والتاريخ المميز.
وكشف سموه أنه تم الاتفاق على عدة مسارات أولها موافقة سمو أمير القصيم على أن يعقد ملتقى التراث العمراني الوطني العام المقبل في القصيم في دورته الخامسة،كما تقرر إقامة منتدى الاستثمار السياحي في القصيم في الربع الأول من العام المقبل بالتعاون مع الغرفة التجارية في المنطقة، ليقدم كل ما يتعلق بالفرص الاستثمارية.
وكشف سموه أن هناك اتفاقا مع وزارة المالية لإطلاق برنامج لتمويل الإيواء ليكون موسعا، ويشمل كل القطاعات السياحية، وقريبا سيعلن بعد ما يرفع للجهات المعنية، وتأتي الموافقة علية، ليشمل قطاعات الإيواء المتنوعة. وأشار سموه إلى أن بنك التسليف يعمل بتوصية من الهيئة مع كل ملاك المواقع التراثية، وقريبا سيصدر قرارا لتمويل القرى التراثية، كما أن للهيئة تجربة مع البنك الزراعي، وهناك محضر للتوقيع مع مصادر تمويل حكومية مثل بنك التنمية الصناعية، وكلها تمت دراستها العام الماضي.

"السوق المالية": 2819طلبا حكوميا لتطبيق مكافحة غسيل الأموال

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140608/Con20140608704665.htm

نواف عافت(الرياض)
كشف تقرير لهيئة السوق المالية بأن الهيئة تلقت أكثر من 2819 طلبا من جهات حكومية لتطبيق الأعمال المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال خلال العام الماضي.
وقال التقرير «إن الهيئة لديها 774 طلبا واستفسارا من أشخاص مصرح لهم بمكافحة غسيل الأموال» .
وأضاف: أن الهيئة تراقب التزام الأشخاص المصرح لهم بقواعد مكافحة غسيل الأموال والأنظمة ذات الصلة، من خلال تنفيذ برامج تفتيش متخصصة، وتعمل، بالتعاون مع وحدة التحريات المالية التابعة لوزارة الداخلية، والجهات المختصة الأخرى، على تنسيق جميع الأمور ذات العلاقة .
وأهابت الهيئة، خلال تقريرها السنوي، بالمستثمرين إلى التأكد من أن تعاملاتهم في الأوراق المالية تتم عن طريق أشخاص مرخص لهم من الهيئة، وأن يتوخوا الحذر، وعدم التعامل مع غير المرخصين، سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات، لكونهم غير مصرح لهم بجمع الأموال أو بممارسة أي نشاط يتعلق بالأوراق المالية، بما في ذلك تقديم المنتجات أو

الخدمات في المملكة. وأنه يمكن العودة إلى هيئة السوق في حال التثبت من هوية الأشخاص المصرح لهم، مشيرة إلى أن التعامل مع غير المصرح لهم يمثل مخاطر كبيرة .
ونفذت الهيئة حملات توعية كبيرة في برامج كثيرة، وأقامت حملات زيارات متعددة في هذا الشأن .

تقرير طبي يؤجل محاكمة عبدالله عزام في العراق

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140608/Con20140608704625.htm

عبدالله القرني (الرياض)
أكد لـ «عكاظ» محامي المعتقلين السعوديين في العراق حامد أحمد، أن المحكمة الجنائية العراقية في بغداد أجلت الحكم على المعتقل السعودي عبدالله عزام بسبب عدم ورود التقرير الطبي إليها.
من جهة ثانية، نقلت إدارة سجون الرصافة الرابعة ببغداد أحد المعتقلين السعوديين إلى المحاجر لمدة ثلاثة شهور بسبب العثور على شريحة جوال معه.
وأوضح المحامي حامد أحمد أن حراس السجن عثروا على الشريحة أثناء قيامهم بتفتيش مفاجئ فتم وضعه داخل المحاجر لمدة ثلاثة شهور عقابا له، ونحن نحاول مع إدارة السجن إخراجه.

"التربية" تغلق 29 مدرسة أجنبية وأهلية مخالفة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً بإغلاق 17 مدرسة أجنبية، خلال العام الدراسي الحالي 1434/1435هـ، وإيقاف النشاط لمدة عام في 3 مدارس أجنبية أخرى، مع إيقاع الغرامات المالية على 9 مدارس أجنبية أخرى. كما أمرت بإغلاق 12 مدرسة أهلية، وإيقاع الجزاءات في حق 88 مدرسة أهلية مخالفة.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة، مبارك العصيمي، أن الوزارة إذ تعلن ذلك لتؤكد حرصها على التزام جميع المدارس الأهلية والأجنبية في المملكة بالضوابط والتعليمات الخاصة بها، بما يضمن جودة العمل فيها، وتطبيق الجزاءات في حق المدارس المُخالفة.

جدة: "الجزائية المتخصصة" تبرئ متهماً من الارتباط بتنظيم القاعدة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

جدة - إبراهيم الزاحم
برأت المحكمة الجزائية المتخصصة في مقرها الصيفي في محافظة جدة اليوم (الخميس)، المتهم الـ13 من تهم تأييد منهج تنظيم القاعدة، وتأثره بالمنهج التكفيري، بعد أن أمر قاضي المحكمة الجزائية برد دعوى المدعي العام تجاه المتهم.
وسوف يتم تزويده بنسخة من القرار الشرعي الصادر في هذه القضية. على أن يقدم لائحة اعتراضية إلى محكمة الاستئناف في مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ اليوم.
يذكر أن التهم الموجهة إلى المتهم الـ13 شملت تهمة تأييد منهج تنظيم القاعدة وتأثره بالمنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، إضافة إلى حضور دروس منظري ذلك الفكر، وحيازة ثلاثة أشرطة كاسيت بها مقاطع صوتية مناوئة للدولة.

دعت عبر "الرياض" إلى التبرع للجمعيات المعتمدة و"الخير الشامل".. "الشؤون الاجتماعية" تحذر من التبرعات الوهمية في "تويتر" و"واتس آب"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/942327

الرياض – أبكر الشريف
حذرت وزارة الشؤون الاجتماعية من التبرع المطلق، لبعض مدّعي الحاجة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل (تويتر)، و(واتس آب)، مشددة على خطورة عدم معرفة المتبرع أين تذهب أمواله.

وقال المتحدث الرسمي للوزارة ل"الرياض" خالد الثبيتي: "أي جهة ليست تحت مظلة رسمية أو جمعية خيرية رسمية، يفترض ألا يتواصل معها أو يتبرع لها أحد، ونحذر من التبرع لهم لعدم معرفة المتبرع أين تذهب هذه الأموال".
وطالب من يريد التبرع بالتوجه إلى الجمعيات الخيرية المختلفة المرخصة في المملكة والتي يبلغ عددها أكثر من 700 جمعية، أو الضمان الاجتماعي، أو الجهات المرتبطة بمشروع الخير الشامل، مؤكداً أنها توثق التبرعات بشكل واضح وشفاف وموثوق، تحت مظلة الدولة.
وأضاف الثبيتي: "أما ما يكتب في (تويتر) و(واتس آب) أو غيرها من وسائل التواصل الاجتماعي فهي ليست ذات مصداقية، ويجب أن يحذر الجمهور منها، والمفترض على المتبرع أن يسلك المسلك الرسمي الذي يضمن له المصداقية".
وأفاد أنه على المتبرع أن يكون فطناً لا تخدعه بعض الكلمات البراقة، وأن يكون حريصاً على أن تذهب مساعدته إلى مستحقيها عن طريق الجهات المختصة الرسمية، وأغلب البنوك لديها أرقام حسابات الجمعيات المرتبطة بشكل أو بآخر مع مشروع الخير الشامل.
بدوره، قال مدير مشروع الخير الشامل المهندس أحمد الراجحي أن كل الجمعيات الخيرية المنضوية تحت الوزارة هي تحت المشروع أيضاً حيث تم ربطهم تحت نظام موحد، لافتاً إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الجمعيات هي الخيرية أو التعاونية أو لجان تنمية، والمشروع يتعامل مباشرة مع الجمعيات التي تتعامل مع المستفيدين، وهي كلها جمعيات مرخصة من الوزارة. وأوضح أن موارد الجهات الخيرية تختلف فبعضها يأتي من شركات الاتصالات، أو من سداد، والبعض الآخر عيني أو نقدي.
وتبلغ عدد الجهات المضافة في نظام المشروع 49 جمعية إشرافية، و629 جمعية رئيسية، و317 فرعاً لجمعية، فيما بلغت عدد لجان التنمية 352 لجنة، وستة فروع تابعة لها، إضافة إلى 165 جمعية تعاونية.
ويتوفر في النظام عدة طرق مختلفة لإتمام عمليات التبرع، بحيث تم التركيز بشكل كبير على الهدف العام والهدف الرئيس من المشروع، وهو زيادة الموارد المالية للجهات الخيرية، من خلال التبرع لها بأكثر من طريقة بكل يسر وسهولة.
وكانت قد انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي الكثير من المعرفات التي تطلب التبرع من الجمهور، ويتضح بعد التواصل مع بعض هذه الأرقام أنها غير صحيحة أو لحاجات غير موثقة من جهات رسمية.

بلغت 74983 من أصل 111526 قضية ..

• الدعاوى المالية" تشكل 67٪ من مجموع القضايا الحقوقية في المحاكم

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/942382

الرياض - عبدالعزيز العنبر
شكلت "الدعاوى المالية" ما نسبته أكثر 67% من مجموع القضايا الحقوقية المرفوعة لدى المحاكم العامة السعودية خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي حيث بلغت 74983 دعوى مالية من أصل 111526 قضية حقوقية مسجلة بالمحاكم العامة.
وسجلت الدعاوى في المبالغ المالية، والدعاوى المالية التي تزيد أو تقل عن 20 ألف ريال، في جميع مناطق المملكة، خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي، ما مجموعة 38375 دعوى، جاءت 65% منها في محاكم منطقة الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة، بواقع 24997 دعوى، 10848 دعوى منها في منطقة

الرياض، و4987 دعوى في منطقة مكة المكرمة، مقابل 4921 دعوى في المنطقة الشرقية، و4241 دعوى في منطقة المدينة المنورة.
كما سجلت دعاوى المطالبة بقيمة مبيع، في المحاكم السعودية خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي، ما مجموعة 24363 دعوى، جاء 17003 دعوى منها في محاكم منطقة مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة، تمثل ما نسبته 69%، بواقع 6244 دعوى في محاكم مكة المكرمة، و5390 دعوى في محاكم الرياض، مقابل 3534 دعوى في محاكم المنطقة الشرقية، و1835 دعوى في محاكم المدينة المنورة.
في حين سجلت المحاكم السعودية 6192 دعوى قرض أو سلف، خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي، جاءت 75% منها في محاكم منطقة الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة، بواقع 4684 دعوى، منها 2045 دعوى في منطقة الرياض، و1634 دعوى في منطقة مكة المكرمة، مقابل 700 دعوى في المنطقة الشرقية، و305 دعاوى في منطقة المدينة المنورة.
إضافة لتسجيل 6053 دعوى مالية بأجرة عقار، في محاكم المملكة خلال الستة أشهر المنقضية من العام الهجري الحالي، جاءت 4811 دعوى منها في محاكم منطقة مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة، تمثل ما نسبته 79%، بواقع 1840 دعوى في محاكم مكة المكرمة، و1244 دعوى في محاكم الرياض، مقابل 1196 دعوى في محاكم المنطقة الشرقية، و531 دعوى في محاكم المدينة المنورة.

• "التأمينات الاجتماعية" تعدل بعض أحكام اللوائح التنفيذية للتيسير على عملائها

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/942439

الرياض - واس
أصدر مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عدداً من القرارات بشأن تعديل بعض أحكام اللوائح التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية، بهدف التيسير على عملاء المؤسسة، وبما يتوافق مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية والربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
وأوضح محافظ المؤسسة سليمان بن عبدالرحمن القويز، أن التعديلات شملت إيقاف تطبيق فرع الأخطار المهنية على المشتركين غير السعوديين عند مغادرتهم المؤقتة للمملكة، وإيقاف سداد الاشتراكات عنهم خلال تلك الفترة، مع استئناف تطبيق النظام عليهم من أول الشهر الذي يعودون فيه للمملكة، مشيراً إلى أن المؤسسة ستقوم بعد استكمال الإجراءات الآلية لتطبيق هذا القرار بإشعار أصحاب العمل عن بداية التطبيق، بحيث تضمن تنفيذ هذا الإجراء بشكل آلي وتلقائي دون تكليف أصحاب العمل بأي أعباء إدارية لمراجعة المؤسسة للتسجيل أو الاستبعاد.
وبين أن القرارات تضمنت رفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك للمشتركين في فرع الأخطار المهنية من غير المشتركين في فرع المعاشات إلى 800 ريال، مع سريان هذا القرار على المشتركين غير السعوديين الذين يطبق عليهم فرع الأخطار المهنية فقط، حيث تبلغ نسبة الاشتراك في هذا الفرع 2% من أجر الاشتراك يتحملها صاحب العمل، ويغطي هذا الفرع إصابات العمل والأمراض المهنية من خلال تقديم الرعاية الطبية الشاملة حتى الشفاء، وكذلك التعويضات والبدلات النقدية للمصابين بإصابات عمل أو ورثتهم في حالة الوفاة، مؤكداً أن المؤسسة تهدف من هذا القرار إلى تفعيل مقاصد النظام لتحقيق مصلحة المشترك، حيث أن التعويضات المالية التي يحصل عليها العامل عند إصابته أو وفاته تتحدد قيمتها بناء على أجر الاشتراك المسجل لدى المؤسسة.

وأشار القويز إلى أن هذا التعديل جاء ليتوافق مع واقع الأجور الفعلية بسوق العمل التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أجور العاملين غير السعوديين في مختلف المجالات بمبالغ تفوق بكثير مبلغ 800 ريال، إلا أن هناك أجور مازالت مسجلة لدى المؤسسة بأقل من ذلك، وبناءً عليه رأت المؤسسة عدم قبول تسجيل أي أجر يقل عن 800 ريال، مع عدم إغفال مسؤولية صاحب العمل عن تسجيل الأجر الفعلي إن كان يزيد عن ذلك المبلغ.

وأفاد أن هذا القرار سيؤثر فقط على أصحاب العمل ممن لديهم عمال مسجلين بأجر أساسي وبدل سكن أقل من 800 ريال شهرياً، وستتراوح الزيادة في مبالغ الاشتراكات الشهرية للعامل الواحد أقل من ريال إلى ثمانية ريالات بحد أقصى، وبالرغم من محدودية الأثر المالي، فإن المؤسسة قد راعت حاجة أصحاب العمل للاستعداد لما يتطلبه هذا القرار من إجراءات بأن يكون بدء التطبيق ابتداءً من مطلع العام الهجري أو الميلادي القادمين حسب التاريخ الذي تتعامل به المنشأة مع المؤسسة.

وأكد محافظ التأمينات الاجتماعية أن هذه القرارات تأتي ضمن سلسلة المراجعة المستمرة للوائح التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية لضمان توافقها مع الواقع العملي، بما يحقق حسن تطبيق النظام وتحقيق مصلحة المستفيدين من أحكامه.

صحيفة سبق الإلكترونية
SABQ ONLINE NEWSPAPER

البعض رآها منحازةً وانتقدوا إهمالها للكفيل
لائحة العمالة المنزلية الجديدة .. تطبيقٌ لحقوق الإنسان أم "إذلالٌ" للأسرة السعودية؟

المصدر: جريدة سبق الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
http://sabq.org/meQo5d

ريم سليمان- دعاء بهاء الدين- أيمن حسن- سبق- جدة:

أثارت لائحة العمالة المنزلية الجديدة حفيظة عديدٍ من الأسر السعودية، حيث رآها البعض نوعاً من الإذلال للأسرة، ورآها آخرون انحيازاً واضحاً للعمالة على حساب صاحب العمل، في حين اعتبرها مسؤولون أحد متطلبات حقوق الإنسان لضمان الحقوق التي نصّت عليها شريعتنا الإسلامية مع مَن يقومون بالخدمة.

ومع قرب شهر رمضان الكريم وتزايد الطلب على الخادمات بشكلٍ لافتٍ، يتساءل البعض عن بنود هذه اللائحة الجديدة في هذا التوقيت ويعتبرها نوعاً من الإجحاف للأسرة السعودية.. فهل ستضطر الأسرة إلى الرضوخ للوائح العمل في ظل الاحتياج الشديد للعمالة مع دخول شهر رمضان، أم سترفض وتتعامل مع مكاتب العمالة بالساعة؟ نتعرّف على ذلك من خلال الآراء التالية:

أم جودي، قالت لـ "سبق" من الصعب تحديد ساعات العمل للخادمة، فهناك أوقات تضطر المرأة فيها للخادمة، فكيف الحال إذا انتهى وقتها، كما أنني أستقدمها لراحتي وليس لإملاء الشروط عليها، ولها عندي حُسن المعاملة، وقالت: عندي خادمة تأخذ 1500 في الشهر، وأختها تعمل في الكويت بما يعادل 1000 ريال سعودي، دون تحديد ساعات العمل، وتابعت: هناك ارتفاع كبير في سعر الخادمات في السعودية، فكيف ذلك مع كل هذه الاشتراطات من إجازة أسبوعية وتحديد ساعات وسكن مناسب وخلافه؟

وقالت لبنى: استقدمت إحدى العاملات الإثيوبيات، وعندما جاءت لفت نظري وجود كمية كبيرة من أمواس الحلاقة، وعندما سألها زوجي عن سبب وجودها، أجابت بأنها تستخدمها في برد الأظافر، إلا أن الشك تبادر إلى زوجي واضطررت إلى إرجاعها رغم الغرامة التي كلفها المكتب عليّ، قبل أن تقع في جريمة ما، وتساءلت: مَن سيحميني من

هذا النوع من الخادمات ويضمن لنا عمالة دون سجل إجرامي. وأضافت: من الجيد حفظ حقوق العمالة لكن الأولى تحقيق الأمان للأسرة السعودية.

من جهة أخرى، رأت فاطمة العتيبي، أن لائحة العمل ستقلل من جرائم الخادمات، ولكن ينبغي اختيار العمالة وانتقائها بشكلٍ جيد حتى تضمن الأمان للأسرة، لافتة أن الأسر السعودية مرفهة بطبعها ولا تميل للعنف مع الخادمات، وعلى الرغم من وجود بعض من الحوادث إلا أنها لا تعدو عن كونها حوادث فردية إذا ما قيست بعدد سكان السعودية وتحدث في كثير من الدول، بيد أن الإعلام أسهم في تضخيمها.

إحدى الأمهات رأت أن طلب العمالة بالساعة أفضل من الاستقدام في ضوء اللوائح الجديدة، وقالت: منذ رمضان الماضي وأنا أستقدم عمالة نظامية بالساعة، حيث تعد أفضل بكثير من تحمُّل أعباء الاستقدام ولوائح العمل.

من جانبه، يقول سالم عابد "لو طلبت العاملة أو السائق المغادرة بعد انتهاء فترة التجربة مباشرة (تسعين يوماً) فسيتحمّل قيمة التذكرة التي لن تزيد على ألفي ريال، لكن مَن يتحمّل تكلفة الاستقدام وتكلفة رسوم الإقامة التي دفعها صاحب العمل التي تصل إلى 20 ألف ريال؟".

ويقول عبد العزيز عبد الكريم الجبرين "بقي شيءٌ مهمٌ جداً .. مَن يعوّض صاحب العمل إذا قررت العاملة السفر بعد مدة التجربة وقبل انتهاء مدة العقد المحددة بسنتين".

ويقول أبو تركي "في إصدار هذه اللائحة، كل شيء مع العامل .. والمواطن مَن يعوّضه مبلغ الاستقدام 20 ألف ريال في حال رفضت الخادمة العمل وأرادت السفر بعد الأشهر الثلاثة أم تحسبون أن المواطن يغرف المال من البحر وغير محتاج".

ويقول ناصر الخالدي من الدمام "أول ما تنتهي المدة التجريبية .. تنتفض (العاملة) حتى ترحل إلى بلدها، وأخسر 20 ألفاً دفعتها للمكتب".

ويقترح عبد العزيز سليمان، مبلغ تأمين من العاملة لمنعها من الهروب ويقول "يجب أن يُؤخذ تأمين بـ 75 في المائة للمنع من الهروب .. احفظوا حق المواطنين".

وطالب بعض المواطنين وزارة العمل بإصدار لائحة مماثلة تحمي المواطنين العاملين بشركات القطاع الخاص، أشبه ما تكون بقانون العمل، وتقول أم ميار "والله وزير العمل مهتم كثير بالعمالة الأجنبية وليه ما يحط قوانين عمل صارمة على الشركات الخاصّة اللي تبهدل عيال البلاد؟"، ويقول محمد الغامدي: "طبّقوا النظام على العاملين في القطاع الخاص، إجازة يوم في الأسبوع وعمل تسع ساعات يومياً ..أنا ما أدري اللي يلوم الشباب على عزوفهم عن العمل في القطاع الخاص، هل جرب (العمل به)؟".

منظمات حقوق الإنسان

وأشاد رئيس جامعة الأعمال والتكنولوجيا وعضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية سابقا دكتور عبد الله دحلان، بقرار المملكة العربية السعودية الخاص بتنظيم عمل العمالة المنزلية، لضمان حقوقها وحقوق صاحب العمل، مؤكداً أنها أحد متطلبات نظام العمل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وضمن الحقوق التي نصّت عليها شريعتنا الإسلامية بالتعامل مع مَن يقومون بخدمتنا.

وقال: كنت قد طالبت بهذا الطلب منذ سنوات طويلة؛ حيث واجهت العملية حملات شرسة من الدول المصدّرة للعمالة؛ نتيجة سوء التعامل مع العمالة المنزلية وعدم إعطائها حقوقها، وعدم توفير الحد الأدنى من حقوقها في الحريات؛ مثل الإجازة الأسبوعية أو السكن اللائق وتأمين الغذاء والعلاج اللازم.

ولفت أنه كانت توجّه تهم وشكاوى تجاه معاملات الخادمات المنزلية بمعاملة سخرة واستعباد من بعض المواطنين والمقيمين، مبدياً رأيه في أهم بنود النظام الجديد، وقال: من أهم بنوده ضمان دفع الأجر الشهري في موعده، ومنح العاملة المنزلية أو العامل المنزلي تسع ساعات راحة يومياً، ولفت أن البعض كان يستغل العمالة المنزلية استغلالاً لا يرضاه الشرع ولا المنظمات الحقوقية، حيث كان لا يستمتع العامل براحة أكثر من 4 ساعات، كما أن اللائحة تنظم أيام العمل وتمنح يوم إجازة كحقٍ من حقوق العامل، وهو أمرٌ تتفق عليه جميع أنظمة العمل الدولية، وجميع بنود حقوق الإنسان.

زيادة الإنتاجية

وقال دحلان: كنت أتمنى لو أن النظام تضمن فقرة تنص على أن مَن يطلب من العمالة المنزلية العمل يوم الإجازة؛ فعليه دفع يوم الإجازة بعد موافقة العامل أو العاملة، مشيراً إلى بند توفير السكن المناسب، وقال: كنت أتمنى أن تستخدم كلمة السكن اللائق، كما تمنيت أن تنص مادة واضحة وصريحة تحرِّم التحرُّش الجنسي بالعمالة المنزلية، ورأى أن النظام كفل

حقوق صاحب العمل ببنود مستوفاة، مبدياً مخاوفه أن يكون هذا النظام حبراً على ورق، ولا يطبق على الواقع، وقال: تطبيقه يحتاج إلى إمكانات كبيرة للمتابعة والإشراف، ويحتاج إلى غرف تفتيش عمل، كما يحتاج إلى ضمان حُسن تطبيقه.

وبسؤاله عن تأثير هذا النظام في الأسرة السعودية أجاب: هذا النظام سيساعد الأسرة على إعادة تنظيم أوقاتها بما فيها يوم إجازة العاملة المنزلية، وسيقوّم بعض السلوكيات غير اللائقة وغير الإنسانية في التعامل مع العاملين في المنزل، مؤكداً أن حُسن معاملة العمالة المنزلية وإعطاءهم حقوقهم، سيساعدان على زيادة الإنتاجية، ويضمنان استمراريتها، وعدم هروبها، ويحدّان من العنف تجاه كفلائهم.

لائحة الإذلال

من جهتها، اعتبرت الكاتبة والباحثة الاجتماعية لبنى الطحلاوي، اللوائح الحديثة للعمالة المنزلية، بأنها نوعٌ من الإذلال للأسرة السعودية، وقالت القائمة التي جاءت بها "العمل" لا تراعي الأسرة السعودية، وقالت: هل من المنطق أن تأتي الأسرة بعمالة منزلية تتفوق على ربة المنزل في الحقوق، مشيرةً إلى أن تحديد ساعات العمل غير موجود في الدول العربية المجاورة، كما أنه غير عادل لأن الخادمة تستطيع أن تضيع الوقت بكل سهولة.

ورأت أن العمالة ستستغل التنظيمات بشكل سلبي يضر بالأسرة، وتساءلت لماذا تضع "العمل" شروطاً تراعي فيها العمالة المنزلية دون الأسرة؟ وأنحت باللائمة على الإعلام الذي أسهم في تضخيم حوادث الخادمات؛ ما رفع أسعارهن، مؤكدةً أن الشعب السعودي ليس مجرماً أو عنيفاً وليس من سماته العنف، بيد أن طمع وجشع المكاتب وإخلالها بالشروط كان سبباً في أغلب الحوادث.

وعادت وتساءلت مَن المسؤول عن وجود خادمات داخل السعودية عليهم أحكامٌ في بلادهم؟ وقالت: قبل أن تضع شروطاً لإهانة الأسرة، لا بد من توفير العمالة والتقصّي وراء الخادمة وتاريخها، فمن حق الأسرة أن تكون واثقةً أن العمالة ليس لها سوابق إجرامية، وقالت: المطلوب تحقيق الأمان لصاحب العمل قبل إملاء الشروط عليه.

ورأت الباحثة الاجتماعية أن كل الشروط مبالغ فيها بشكلٍ كبير، مشيرة إلى أن هناك موجة تشويه للمجتمع أسهمت في طمع الخادمات، وشروط "العمل" ساعدت على ذلك. وبسؤالها عن مدى تقبُّل الأسرة، وخاصة مع دخول شهر رمضان الفضيل، أجابت: من الصعب أن تقبل الأسرة مثل هذه اللوائح، بيد أنها ستضطر أن تأتي بعمالة بالساعة في الشهر الفضيل، رافضةً تماماً لائحة الإذلال - على حد قولها.

الصورة ضبابية

من جانبه، أكد الأكاديمي والإعلامي عبد الله الجميلي، أن هذا النظام حاول أن يرتب العلاقة بين العامل المنزلي وصاحب العمل، لكن ما يظهر من القراءة الأولية له (وقد تكون هناك نصوصٌ تفسيرية) أنه انحاز بشكلٍ واضح وفاضح للعامل، وربما هذا تحت ضغط الدول التي تنتمي إليها العمالة، مبدياً تعاطفه مع العامل، وقال: العامل بشر يجب أن يُعامَل بإنسانية، وتكون هناك قوانين تحفظ حقوقه الأخلاقية والمادية، وتضمن استمرار رواتبه وتحميه من بطش بعض الأسر المستبدة القاسية، بيد أن هناك حقوقاً أيضاً لصاحب العمل، ومنها لو أن العامل هرب بعد التجربة؛ فمَن يضمن حقوق الكفيل وما دفعه من مصروفات على الاستقدام ورواتب خلال مدة التجربة؟

وأبدى ملاحظته على اللائحة، وقال: هناك غياب اللوائح التي تنظم العلاقة بين صاحب العمل ومكتب الاستقدام؛ فالصورة ضبابية؛ بل لا أثر هنا لتلك المكاتب وهي تقبض عشرات الآلاف ثمناً للاستقدام، وقال: حتى سفر الخادمة الهاربة يكون على حساب الدول؛ متسائلاً: هل مَن شارك في صياغة هذا النظام هم أرباب مكاتب الاستقدام فقط؛ فأبعدوا كل ما من شأنه أن يتعارض مع مصالحهم؟

وقال الجميلي: إن بعض المواد في هذه اللائحة جيدة؛ لكن ما أخشاه أن تكون حبراً على ورق، فنحن لا تنقصنا اللوائح والأنظمة؛ ولكن ينقصنا التطبيق الفعلي والجاد دون تجاهل أو "واسطة ومحسوبيات"، ورأى أن وجود العاملات المنزليات في أحضان الأسر السعودية أغلبه وجاهة اجتماعية، وحب للمظاهر.

وأنهي حديثه بدعوة المرأة السعودية إلى العودة إلى بيتها، ورعاية شؤون أسرتها بنفسها تجنباً لمشكلات العاملات المنزليات التي وصلت إلى محطة قتل الأطفال، متمنياً أن تتقاضى راتباً على ذلك "حتى نرتاح وترتاح".

"التأمينات" توقف تسجيل ممن تقل رواتبهم الشهرية عن 800 ريال

المصدر: جريدة المدينة الأحد 3 شعبان 1435هـ - 1 يونيو 2014م
اضغط هنا

الرياض - واس
أصدر مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عددًا من القرارات بشأن تعديل بعض أحكام اللوائح التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية، بهدف التيسير على عملاء المؤسسة، وبما يتوافق مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية والربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
وأوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز أن القرارات تضمنت رفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك للمشتركين في فرع الأخطار المهنية من غير المشتركين في فرع المعاشات إلى 800 ريال، مع سريانه على المشتركين غير السعوديين الذين يطبق عليهم فرع الأخطار المهنية فقط، حيث تبلغ نسبه الاشتراك في هذا الفرع 2% من أجر الاشتراك يتحملها صاحب العمل.
وقال إن المؤسسة تهدف من هذا القرار إلى تفعيل مقاصد النظام لتحقيق مصلحه المشترك، حيث إن التعويضات المالية التي يحصل عليها العامل عند إصابته أو وفاته تتحدد قيمتها بناء على أجر الاشتراك المسجل لدى المؤسسة.
وأشار إلى أن التعديل جاء ليتوافق مع واقع الأجور الفعلية بسوق العمل التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في أجور العاملين غير السعوديين في مختلف المجالات بمبالغ تفوق بكثير مبلغ 800 ريال، إلا أن هناك أجورًا ما زالت مسجلة لدى المؤسسة بأقل من ذلك، وبناءً عليه رأت المؤسسة عدم قبول تسجيل أي أجر يقل عن 800 ريال، مع عدم إغفال مسؤولية صاحب العمل عن تسجيل الأجر الفعلي إن كان يزيد عن ذلك المبلغ.
وأفاد محافظ التأمينات الاجتماعية أن هذا القرار سيؤثر فقط على أصحاب العمل ممن لديهم عمال مسجلين بأجر أساسي وبدل سكن أقل من 800 ريال شهريًا، حيث ستتراوح الزيادة في مبالغ الاشتراكات الشهرية للعامل الواحد أقل من ريال إلى ثمانية ريالات بحد أقصى، وبالرغم من محدودية الأثر المالي، فإن المؤسسة قد راعت حاجة أصحاب العمل للاستعداد لما يتطلبه هذا القرار من إجراءات بأن يكون بدء التطبيق ابتداءً من مطلع العام الهجري أو الميلادي المقبلين حسب التاريخ الذي تتعامل به المنشأة مع المؤسسة.
ويغطي هذا الفرع إصابات العمل والأمراض المهنية من خلال تقديم الرعاية الطبية الشاملة حتى الشفاء، وكذلك التعويضات والبدلات النقدية للمصابين بإصابات عمل أو ورثتهم في حالة الوفاة.

الحياة
AL HAYAT

لماذا "80 بليوناً" لا تكفي لإصلاح التعليم؟

المصدر: جريدة الحياة الأحد 10 رجب 1435هـ - 8 يونيو 2014م
اضغط هنا

أحمد العيسى

ربما يبدو العنوان مضللاً بعض الشيء، لأن معظم المراقبين المتفائلين لم يكن ليتوقع أن تستجيب القيادة الرشيدة بهذه السرعة لدعم مشاريع تطوير التعليم بهذا المبلغ الضخم. بل ربما لم يكن أحد يتوقع أن ترفع وزارة التربية والتعليم خلال فترة وجيزة من تسلم الأمير خالد الفيصل دفة القيادة فيها حزمة من المشاريع التطويرية التي تتطلب مثل هذا الإنفاق الضخم. ولهذا قد يبدو في العنوان نوع من المزايدة وطلب المزيد، ولكن ما سأطرحه في مضمون المقالة يتعلق بعدم كفاية المبادرات أو المشاريع التي أعلنها وزير التربية والتعليم في مؤتمره الصحافي الذي عُقد في مدينة جدة يوم الأحد 26 رجب لتطوير التعليم، بغض النظر عن الأثر الإيجابي المتوقع لهذا المبلغ الضخم إذا تم تنفيذ المبادرات التي أُعلِنت بكفاءة وصدقية.

مع إشادتنا بهذه الاستجابة السريعة والكريمة من قيادتنا لطلب الوزارة، إلا أننا نؤكد أن المال وحده لم يكن عقبة رئيسة أمام تطوير التعليم، فهناك دول لم تنفق ولا عُشْر ما تنفقه بلادنا على قطاع التعليم ومع ذلك تحتضن أنظمة تعليمية متقدمة ومتواكبة مع حاجاتها التنموية وظروفها الاجتماعية، ولكن مشكلة إصلاح النظام التعليمي في السعودية هي مشكلة مركبة من ثلاثة عناصر لخصتها في كتابي عن إصلاح التعليم والذي صدر قبل خمسة أعوام تقريباً وهي: غياب الرؤية السياسية، وتوجس الثقافة الدينية، وعجز الإدارة التربوية.

لست بصدد التعليق بالتفصيل على المبادرات التي أعلنها الأمير خالد الفيصل في مؤتمره الصحافي التي يمكن أن يقال إنها تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات والمرافق التعليمية واستحداث مدارس جديدة لرياض الأطفال وللموهوبين وغيرهم، ولكن من مجرد قراءة عناوين تلك المبادرات يتضح أنها لا تقدم رؤية جديدة للنظام التعليمي، إذ يبدو أن تلك المبادرات جُمعت على عجل بناء على ما يتوافر لدى أجنحة الوزارة من مشاريع متعطلة أو مؤجلة منذ أعوام مضت. وإذا استثنينا مبادرة تدريب 25 ألف معلم ومعلمة في الدول المتقدمة فإن جميع المبادرات الأخرى لا علاقة لها بجوهر العملية التعليمية المرتبط بفلسفة النظام التعليمي وعناصره الأساسية: المعلم، الطالب، والمنهج.

لقد أشار الأمير خالد الفيصل في ختام مؤتمره الصحافي إلى أنه «متفائل من أن أساليب التعليم الحديثة القائمة على الحوار والتفكير والبحث والاستكشاف وتعلم الأقران والعمل بروح الفريق والتعلم التعاوني ستكون بدائل عن التعليم التلقيني والأساليب المباشرة». وقد تمنيت أن تكون هذه الجملة هي عنوان مشروع التطوير ومن ثم نستمع إلى عرض البرامج والمشاريع التي يمكن أن تُسهم في تحقيق هذا النوع من التعليم.

أما العنصر الآخر الذي تمنيت أن أسمعه في مؤتمر وزير التربية والتعليم فيتعلق بتطوير المناهج الدراسية، إذ يبدو أن الوزارة - فيما سبق - كانت تفتقر إلى الجدية في التعامل مع هذا الملف. ومن ثم تمنيت لو أن المبادرات التي أُعلِنت في إطار الدعم الجديد للتعليم تناولت منهج الوزارة الجديد في التعامل مع إشكالات تطوير المناهج وما يصاحبها من لغط وتوجس من فئات مؤثرة في المجتمع تبالغ في الخشية على هوية الدولة وهوية المجتمع. لقد تعاملت المشاريع السابقة في تطوير التعليم مع موضوع المنهج بازدواجيات متنوعة. فمن جهة تمت ترجمة كتب الرياضيات والعلوم من مناهج دولية، من دون تهيئة حقيقية للمناخ التربوي للتعامل معها، بينما بقيت مناهج العلوم الإنسانية من دون تغيير حقيقي، في حين أن المناهج المعاصرة تُبنى برؤية واحدة متكاملة بين المواد والمواضيع المرتبطة بالقيم والعلوم والمعارف والآداب والمهارات العقلية والسلوكية. كما أن المناهج المعاصرة تجاوزت سلطة الكتاب المدرسي الذي تحول إلى أحد مصادر التعلم وليس المصدر الوحيد، ومن ثم أتاحت للمعلم استنباط واستخدام جميع الوسائل التعليمية المتاحة. من جهة أخرى سمحت الوزارة تحت ضغط الواقع بتطبيق مناهج دولية في بعض المدارس الأهلية للهروب من الانتقادات الحادة، وأبقت على مناهج وطنية ضعيفة في غالبية المدارس الحكومية والأهلية.

من جانب آخر، لا تتضمن المبادرات الجديدة المعلنة إلى إشارات ذات مغزى حول السياسات الإدارية والتربوية التي يمكن أن تغير العلاقات التي تؤسس للنظام التعليمي. فعلى سبيل المثال هناك حاجة إلى تفكيك الإدارة المركزية للنظام التعليمي، وقلب العملية الإدارية بحيث يبدأ تدفق العمل Work Flow من مستوى المدرسة ثم يصعد إلى مستوى الوزارة، وليس العكس. وهناك على سبيل المثال حاجة إلى إعداد نظام جديد للمعلم يشمل توصيف دقيق للكفايات التي ينبغي توافرها فيه، بحيث يكون للوزارة رأي ودور في كيفية تأهيل المعلمين ولا تترك ذلك لكليات التربية وكليات المعلمين. كما ينبغي أن يشمل النظام الجديد وصفاً دقيقاً لمسؤوليات المعلم وواجباته وحقوقه، والخدمات التي يستحق أن تقدمها له الوزارة وفروعها بكل كفاءة وتنظيم.
سنحتاج إلى صفحات للحديث في القضايا التفصيلية ولكن أحسب أن هدف المقالة قد اتضح وهو أن الـ80 بليون ريال مهمة لتطوير النظام التعليمي، ولكنها ليست كافية لإصلاحه ووضعه على الطريق الصحيح.

كلمة الرياض

ما بعد الإنذارات الخطيرة ..هل نؤسس صندوق الاحتياطي للتقاعد؟!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/942307

يوسف الكويليت

الوعي المجتمعي قيمة مضافة للتعامل مع مواطن يدرك واجباته الوطنية، وحين تطرح قضايا مستقبل النفط والمياه، وتزايد السكان، فإن استقبال المواطن لتحديات المستقبل تجعله يدرك معنى المشكلة ومواجهتها وطرح حلولها..
ومن بين الإنذارات التي أثارت جدلاً خلال الشهور الماضية موضوع إفلاس صناديق التقاعد العسكرية والمدنية، وبعدهما صندوق التأمينات الاجتماعية إذا ما استمرت المصروفات بنفس الوتيرة أمام تزايد أعداد المتقاعدين، ومن الحلول التي عرضت رفع سن التقاعد لاثنين وستين عاماً، يعارضها من يرى أن استمرار كبار السن هو تعطيل للتطور والتنمية، وإحلال الشباب الذين سيكون لديهم الفهم لتقنيات العصر والتعامل معها أجدى، إلى طروحات أخرى لها رؤى لم يتفق عليها بعد..
ما بعد إحداث تلك الأنظمة جرى العديد من التعديلات والتطورات عليها، غير أن ضعف مصادر التمويل، ومسببات العجز مستقبلاً، هما ما جاء باقتراح الأستاذ سليمان الحميّد رئيس التأمينات الاجتماعية سابقاً، وعضو مجلس الشورى بإنشاء الصندوق الاحتياطي للتقاعد يمول من العوائد الكبيرة الحالية، وهي فرصة قد لا تتكرر من أجل حماية حقوق الأجيال القادمة من وفورات الميزانية، بنفس الوقت يمكن العمل على زيادة أو تحسين معاشات المتقاعدين.
الموضوع قيد الدراسة مع أن الأستاذ سليمان قدم نظاماً لمجلس الشوري يصلح لأن يكون القاعدة التي تضع الخطط الأولى للمشروع، والقيمة أننا الآن نملك التصور والإمكانات وإحداث التغييرات المطلوبة، وقد قدمت النرويج نموذجاً عملياً استطاع أن يغطي عجوزات التقاعد والتأمينات من خلال استثمارات خارجية جاءت بعوائد كبيرة من خلال إنشاء ذلك الصندوق من مداخيل النفط.

القضية هنا أننا نواجه في المستقبل القريب تحديات تحتاج إلى ديناميكية عملية وسريعة في التخطيط والتنفيذ، ونحن لا نفتقد الإمكانات المادية والبشرية، وقد شهدنا كيف أن إفلاس صناديق بعض الدول أدى إلى أزمات أمنية خطيرة لأن التلاعب بحقوق جيش من المواطنين سيكون مردوده سلبياً على مختلف الأوضاع، والمسألة في هذا الظرف بالذات لا تصل إلى الأزمة إذا ما استطعنا تجاوزها بحلول تتفق مع الرؤى الموضوعية المطروحة، وبشرط ألا نتعامل معها بالمعميات والتعقيدات «البيروقراطية»، أو النظر بأنها ضخّمت بدون رد تحليلي منطقي يجيب على الإنذارات التي تحدّث بها مسؤولون واختصاصيون بمن في ذلك من أقر الأزمة في مناقشات مجلس الشورى.
لقد أعطت الدراسات احتمال وجود عجز يؤدي إلى الإفلاس ما بين عشر سنوات لصناديق التقاعد العسكري، وعشرين للمدني، ثم أكثر من هذه المدة للتأمينات الاجتماعية، وحقيقة الموضوع أن الوقت لا زال بأيدينا في إبعاد هذا الشبح، ولعل من هم على كراسي الوظائف الحالية سوف يصلون إلى سن الإحالة، وبالتالي إذا كانوا يدركون المسؤولية، وأعني من هم في مركز اتخاذ القرار، فإن القضية سوف تشمل مستقبل الجميع..
وعموماً إذا كنا ندرك الصعوبات القادمة ومؤثراتها وتداعياتها فإن ما طُرح يحتاج إلى تفعيل طالما نحن في الوقت المناسب، وقبل أن تُسد منافذ الحلول أمامنا..

الرياض
www.Alriyadh.com

آفاق

شركات التأمين بحاجة لخطة إنقاذ ملزمة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/942419

عبدالرحمن الخريف

لم يكن مستغرباً أن تصدر هيئة السوق المالية قرارها بإيقاف التداول لأسهم شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين بعد تحذير مؤسسة النقد لبلوغ خسائرها (97%) من رأس المال وعدم الالتزام بتصحيح وضعها المالي وتعيين مراجع جديد لفحص مخالفاتها، فذلك نتيجة طبيعية لوضع معظم شركات التأمين منذ سنوات بتوالي الخسائر السنوية للشركات وحرق أموال المساهمين بالمضاربات وحلول اقتصرت على شطب الخسائر بتخفيض رأس المال ثم زيادته بضخ المزيد من الأموال لتحترق من جديد وكأن الهدف هو ضمان استمرار تداول أسهمها للمضاربات.
ونظرا لوجود فراغ تنظيمي بغياب جهة رسمية راعية لهذا القطاع وموجهة لتنفيذ فكرة الاندماج مع شركات أخرى لتلافي الأخطاء السابقة وفي ظل اكتفاء الجهة المكلفة بالإشراف عليه حاليا بالحلول الشكلية بزيادة رأسمال الشركة الخاسرة واقتصار دورها على انتظار مبادرة إدارة الشركة برفع طلب الزيادة وخطة التصحيح الورقية او طلب الاندماج، فإن الاستمرار بانتظار تلك المبادرات لن يكون مجديا لحل مشكلة القطاع بسبب غياب دور الملاك الحقيقي بعد سيطرة مصالح كبار المضاربين على أسهم الشركات والخسارة الفادحة التي ستحدث لمحافظهم في حال الاندماج مع شركات أخرى! وبعيدا عن شركات محدودة جدا استطاعت تثبيت وضعها بالسوق الذي أصبح حاليا يشتمل على (35) شركة تأمين، فإن وضع القطاع بشكل عام يحتاج الى التدخل الرسمي ليس فقط لإنقاذ أموال مساهمين بل لإنقاذ قطاع اقتصادي هام مازالت مكوناته تتساقط سريعا، وليتم التدخل والتوجيه بشكل مباشر وعبر إقرار خطة إنقاذ تنفيذية من جهة لها سلطة قوية تلزمها بتصحيح أوضاعها وبحيث لا يترك ذلك في جميع الأحوال لكبار ملاكها وإداراتها، فالمعتاد أن كبار الملاك يهربون من شركاتهم الخاسرة مبكرا بأرباح المضاربات فتتشتت الملكية بين صغار المتداولين، وحاليا هناك (17) شركة تأمين على القائمة ممن تجاوزت خسائرها (75%) من رأس مالها او قاربت خسائرها ال(50%) ولم نر تحركا جديا لتصحيح الوضع عدا إرسال خطابات لمؤسسة النقد بطلب رفع رأس المال رفضت المؤسسة بعضها.

فالجميع يعلم بنوعية العمل المتخصص في نشاط التأمين وإدارة شركاته واستثماراته ومحدودية الكفاءات المتخصصة في ذلك، والمؤسف أن إستراتيجية التأمين اعتمدت على تزايد عدد شركاته الصغيرة التي تحتاج للمزيد من الكفاءات التي تفتقد إليها شركاتنا، فالشركات مرت بتجارب فاشلة مع إدارات وموظفين اكتفوا بخبراتهم في شركات مختلفة ورواتب عالية أصبحوا يتنقلون بين الشركات ويتم استبدالهم بآخرين كل فترة لتستمر حالة عدم الاستقرار وتوفر روح الانتماء للشركة، والغريب انه مع أن التوجه الأخير بالأنظمة واللوائح التنفيذية لجهاتنا أصبح يعتمد في كثير من التنظيمات على شركات التأمين لرفع مستوى الخدمات وتنظيمها وحفظ الحقوق، إلا انه على الرغم من تزايد خسائر تلك الشركات وتخبطها في إدارة نشاطاتها واستثماراتها لم نجد تفاعل «القائد» من الجهة المشرفة لتلمس أساس مشاكلها والعمل على انتشال القطاع ككل من وضعه الحالي، فمؤسسة النقد اكتفت بأن عملها إشرافي ورقابي على شركات التأمين ولم تتعامل معها كما تعاملت مع البنوك كجهة راعية تدعم مصالحها وتتدخل فوريا بمشاكلها وكفاءة إداراتها، فشركات التأمين لديها أموال شركات ومواطنين ومقيمين وعليها التزامات ولها دور أساسي في تنظيم أعمال جهات حكومية وخاصة وخدمية أي لا تقل أهمية عن البنوك! وقد تكون احد الحلول للتغلب على محدودية الكفاءات بهذا النشاط وضع برنامج زمني إلزامي لدمج بعض الشركات وفق معايير محددة تكلف به مكاتب متخصصة لتكوين كيانات تأمين كبيرة قادرة على القيام بمهمة هذا القطاع بدلا من توالي إعلانات الإيقاف لشركاته.

اليوم العالمي للبيئة 2014م

التعاون بين قطاعات الدولة المختلفة والجهات العامة والخاصة في الحفاظ على البيئة الطبيعية، واحترام أنظمتها، وعدم استنزاف مواردها، أمر في غاية الأهمية

المصدر: جريدة المدينة الأحد 3 شعبان 1435هـ - 1 يونيو 2014م

اضغط هنا

د. محمود إبراهيم الدوعان

إن يوم البيئة العالمي هو رمز للحفاظ على البيئة من التلوث والتدهور بسبب تجاوزات الإنسان الخاطئة، وله دلالات كثيرة ولعل من أهمها: نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، والاهتمام بمكونات البيئة الطبيعية، والعناية بعناصرها المتجددة وغير المتجددة، كما جاء الاهتمام هذا العام (2014)، بالدول الصغيرة التي هي عبارة عن جزر بحرية عرضة لطغيان مياه المحيط نتيجة ظاهرة الدفيئة، وللتلوث الذي يجتاح العالم بأسره، والذي يؤثر بدوره على ذوبان الجليديات ومن ثم إلى ارتفاع منسوب سطح البحر ويعرض الجزر وساكنيها للغرق تحت مياه المحيط. ولذا جاء شعار هذا العام 2014 بعنوان " ارفع صوتك.. لا مستوى سطح البحر ".

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية أعطت البيئة اهتماماً كبيراً ممثلة في أجهزتها الحكومية مثل: الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، وكثير من الجهات ذات العلاقة والاهتمام

بالبيئة، ومكوناتها، والحفاظ على أنظمتها، كما أوجدت الحكومة القوانين، ووضعت الضوابط التي تحد من التلوث البيئي في أشكاله المختلفة (هواء، ماء، وغذاء)، كما شددت الجهات المعنية في الاهتمام بقضايا التلوث بشكل رئيس، وتخفيض نسب التلوث بما يتواءم مع متطلبات منظمة الصحة العالمية، وهذا يشمل جميع الملوثات: صناعية، وزراعية، وتعدينية، وبلدية سائلة أو صلبة، مع الحرص الشديد بنوعية تأثيراتها ومخاطرها التي قد تدمر البيئة المحيطة، وقد تصل أضرارها إلى الإنسان نفسه وتصيبه بالعديد من الأمراض.

ورغم كل ما تبذله الدولة من جهود لصيانة البيئة وحمايتها، إلا إن البيئة الطبيعية في بلادنا تحتاج إلى اهتمام خاص، وإلى تضافر في الجهود بين جميع القطاعات ذات العلاقة في الدولة وخارجها، وعلى رأسها الفئات ذات العلاقة المباشرة بحماية البيئة، والتي يمكن أن ترتقي ببيئتنا المحيطة، وتحافظ على نظافتها، وعدم الإضرار بمكوناتها، كما أنها من الواجبات الأساسية للجهات المسؤولة عن حماية البيئة وعناصرها الحية وغير الحية، أن تفعّل القوانين التي تحد من نسب التلوث المرتفعة وتضع الضوابط لها، (والتي ربما تكون مكتوبة على الورق فقط)، ولكنها لم تفعّل وتفتقر إلى التطبيق، وتنفيذ الغرامات والجزاءات الرادعة لكل من يتجاوز نسب التلوث المتفق عليها دولياً، والتي تركز على التلوث الهوائي، والمائي، والغذائي، وما يتبعها من ملوثات في البر والبحر والجو.

إن التعاون بين قطاعات الدولة المختلفة والجهات العامة والخاصة في الحفاظ على البيئة الطبيعية، واحترام أنظمتها، وعدم استنزاف مواردها، هو أمر في غاية الأهمية، فلقد أهملنا بيئتنا السعودية كثيراً حتى تدهورت بشكل لافت، وأصبحت تئن من شدة ما أصابها من عبث الإنسان وتجاوزاته الخاطئة، كما بدأت انعكاساتها السلبية تظهر في كل مكان، وبدأت الأمراض تتفشى من كثرة سوء استخدام البشر لأنظمتها المحيطة، أو بسبب سوء استخدام الأرض بشكل لا يتفق مع شريعتنا الإسلامية السمحة، التي تؤكد الإصلاح وعدم الإفساد في الأرض تصديقاً لقوله تعالى: " ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" {القصص 77}.

يجب أن يكون هناك وقفة صارمة تجاه التلوث البيئي، والحد منه، ووضع طرق العلاج له، كما نؤكد على الحفاظ على مواردنا الطبيعة، ووقف استنزافها، ووضع حد للتجاوزات الخاطئة أيا كان نوعها، والقضاء على مسبباتها، و إيقاف من يمارسونها، وتطبيق الجزاءات الرادعة من غرامة وسجن، أو ترحيل للوافدة، والعقوبة لكل من يسيء لبيئتنا المحيطة، أو يخل بتوازنها الطبيعي، أو يلحق الضرر بمكوناتها الحية وغير الحية، من أجل أن ننعم ببيئة نظيفة وتنمية مستدامة تخدمنا وأجيالنا إلى ما لا نهاية بإذن الله.

فرنسا تستضيف ندوة دولية حول احترام الأديان في أوروبا.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 رجب 1435هـ - 6 يونيو 2014م
http://www.alriyadh.com/941879

انطلاقا من دعوة المملكة العربية السعودية الدائمة والراسخة لإرساء مبادئ العدل والإنسانية وتعزيز قيم ومبادئ التسامح في العالم، وتأكيدها المستمر على أهمية احترام الأديان والرموز الدينية وعدم الإساءة لها، ينظم معهد ابن سينا للعلوم الانسانية بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة وتحت رعاية نائب رئيس البرلمان الأوروبي السيد جيل بارنيو، ندوة دولية حول احترام الأديان والرموز الدينية في دول الاتحاد الأوربي في مدينة ليل الفرنسية بداية من غد السبت ولمدة يومين.

وتهدف الندوة الدولية في إطارها العام إلى وضع ميثاق او إطار مرجعي أوربي يقدم كمشروع للاتحاد الأوربي عن طريق معهد ابن سينا للعلوم الانسانية في عام 2015م حول احترام الأديان والرموز الدينية في دول الاتحاد الأوروبي، أما أهدافها الخاصة فتتمثل في : الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتواصل مع الفعاليات الإسلامية في الغرب، وتعزيز احترام الدين الإسلامي، والسعي لإيصال صوت العقل والحكمة لاحترام الأديان عن طريق الاتحاد الأوروبي والإسهام في بث روح التسامح الديني في المجتمعات الغربية، وتعزيز مكانة المملكة وقيادتها وتأكيد مبادراتها لاحترام الأديان ورموزها، والإسهام في تعزيز الوسطية الدينية لدى الشباب والبعد بهم عن التطرف والغلو.

أما محاور الندوة فهي :

- مبادرات الملك عبدالله حول التعايش ودورها في احترام الرموز الدينية.
- دور الدين في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية.
- نحو إطار أوربي مشترك لاحترام الأديان والرموز الدينية.
- جهود مراكز الحوار في تعزيز ثقافة حقوق الانسان واحترام الحريات.
- دور النخب الثقافية والسياسية في تعزيز ثقافة احترام الرموز الدينية.
- وسائل الإعلام والدور المرتقب في حفظ وحماية حقوق الإنسان واحترام الرموز الدينية.
- المؤسسات التعليمية ودورها في تعزيز احترام الآخر.
- أهم العوامل في بناء الشخصية المتدينة والمحترمة للآخر.
- معوقات العمل المشترك لاحترام الرموز الدينية.
- نماذج مشرقة من التاريخ الإسلامي لاحترام حقوق الإنسان

اسم النشاط: ندوة دولية حول احترام الأديان والرموز الدينية في دول الاتحاد الأوربي

وينتظر أن يشارك في الندوة مفكرون وباحثون في حقوق الانسان واحترام الحريات من داخل وخارج العالم الإسلامي، إضافة لممثلين عن الجهات المنفذة وهي: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لشؤون المساجد، التوعية والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ومعهد ابن سينا للعلوم الإنسانية وثلاث جامعات أوروبية وعدد من المهتمين والباحثين في الجامعات العربية والإسلامية، وممثلون عن البرلمان الأوروبي، ولغة العمل في الندوة هي : العربية، الفرنسية، الإنجليزية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ السبت9 شعبان 1435 هـ - 7 يونيو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140608/Cartoon201406085837.htm

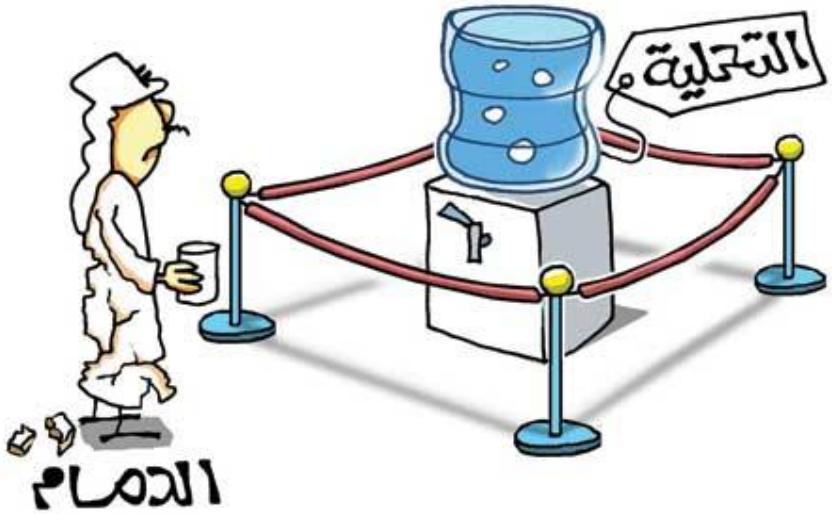

المصدر: جريدة الوطن الأحد 10 شعبان 1435 هـ - 8 يونيو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5394